المبادئ العامة للاقتصاد الزراعي

بقلم بطرس باسيلي بك

مدير عام مصلحة الاقتصاد الزراعي والتشريع بوزارة الزراعة

ماهية الاقتصاد : اعتدنا أن نعبر بكلمة الاقتصاد عن الحد من نفقاتنا بحيث لا تتجاوز مواردنا المالية ، أو النقص فيها عما اعتدنا صرفه . بيد أن الادخار أو الوفر لا يعد اقتصادا فى جميع الحالات . فالزارع الذى يشترى بذور الزراعة بسعر أقل مما يشترى به جاره لا يعد مقتصدا إذا ما كانت البذور الرخيصة أحط نوعا ، تنتج محصولا أحط مرتبة أو أقل غلة ، فيباع بثمن أقل مما يباع به محصول الجار الذى اشترى بذور الزراعة غالية الثمن ، وكذلك الزارع الذى يدخر مالا واجبا صرفه فى مقاومة دودة القطن التى نزلت بأرضه لا يعد مقتصداً ، إذ أن الخسارة التى تعود عليه عند جنى محصوله تتجاوز قيمة المال الذى حبسه .

الباعث على الاقتصاد : وقد نشأت حاجة الإنسان إلى الاقتصاد من كثرة ما يتطلبه ، وعدم توافر ذلك بالقدر اللازم وبالشكل الذى يصلح معه للاستعمال ، فالطبيعة تجود علينا بالهواء الذى يلزمنا فى التنفس ، ولكنها لا تعطينا إلا العناصر والمواد الأولية التى يجب أن نعمل لنستخرج منها ما يلزمنا فى ملبسنا ومأكلنا ومختلف أوجه التنعم بالحياة . ومطالب البشر لا تقف عند حد ، بل هى تزداد بازدياد المدنية رغم المخترعات وأوجه التقدم الصناعى والعلمى التى تتجه نحو تسخير الطبيعة فى خدمة الإنسان ، وقد قدر أنه لو عمل جميع سكان المعمورة ليلا ونهارا دون استثناء فرد منهم ، ودون الراحة دقيقة واحدة ثم وزع ناتج عملهم بالتساوى بينهم ، لما كفى ذلك بجميع مطالبنا ، وهذا يدعو إلى الاقتصاد ، بأن نتدبر فيما نبذله من جهود وما تجود به علينا الطبيعة لنجنى أفضل نتيجة يمكن الوصول إليها فى سبيل الهناء العام . وقد

استدعى ذلك أن ينصرف العمال كل منهم إلى ناحية معينة من العمل ، وسمى ذلك نظام التخصص ، وأن يتبادلوا منتوجاتهم . ونشأ عن ذلك حدوث عدة ارتباطات معقدة بينهم ، من بيع وشراء واقتراض واستئجار اليد العاملة أو الأرض وما إلى ذلك من العلاقات الاقتصادية التى تستتبع تقدير الكلفة والسعر والربح .

العلوم الاقتصادية : وقد بدأ الاقتصاد يعترف به كموضوع للدراسة العلمية منذ أواخر القرن السابع عشر . ومجاله دراسة الثروة وإنتاجها ومختلف العوامل التى تجعل الحياة هنيئة . وكان يعرف أولا بعلم الاقتصاد السياسى ، وذلك لاعتباره علما أساسيا فى تدبير الشئون العامة للدول . والواقع أن المسائل الاقتصادية أهم ما يعنى به الحكام ، والعلاقات السياسية بين الدول انما تخضع إلى حد بعيد للمعاملات الاقتصادية بينها غير أن التسمية بادية الذكر بطلت حديثا ، ذلك لأن دراسة الاقتصاديات تعنى الفرد فى تدبير شئونه الخاصة بقدر ما تعنى الحـــاكم فى تدبير شئون الدولة ، أو السياسى فى تدبير المسائل التى تربط بين الدول . فالاقتصاديات بذلك تدرس ما يختص بالدولة ورفاهيتها ، وما فيه خير الفرد بصفته عضوا فى الدولة ، والدولة فيما يتعلق بارتباطها بالمجتمع الإنسانى .

علم الاقتصاديات والعـــلوم الاجتماعية : وعلم الاقتصاديات هو أحد العلوم الاجتماعية التى تتصدى لدراسة العلاقات التى بين الناس كعلوم الأخلاق والسياسة والاجتماع والقانون . وهو يختص بالناحية المـادية من هذه العلاقات ، ولهذا فقد ذهب البعض إلى وجود تنافر بينه وبين علم الأخلاق ، غير أن هذا الزعم باطل ، لأن الاقتصاديات فى بحثها عن توزيع الثروة وما إلى ذلك لا تهمل الناحية الأخلاقية ، فهى تبحث عن أحسن النظم التى تحقق العدالة للمجتمع ، ولذلك تهتم بالعمال والعجزة والمرضى والمعدمين ، وتدبر ما يكفل هناءهم بصفتهم أعضاء فى هذا المجتمع .

وللاقتصاديات علاقة وثيقة بالتشريع ، لأن النشاط الاقتصادى انما يبدو فى نطاق القوانين الموضوعة . والمشرع يتأثر بالاعتبارات الاقتصادية فى سن القوانين كما أن للقوانين آثارا اقتصادية يعنى الاقتصادى بدرسها .

أساليب الدراسات الاقتصادية : وقد قامت الدراسات الاقتصادية الأولى

على أساس نظريات فلسفية تسيطر عليها فى الواقع ثلاثة مبادئ خاطئة ، وهى أن الإنسان لا يعمل إلا لمصلحته الشخصية بأوسع معانى الأنانية ، وأن المنافسة الحرة يجب أن تسود ، وأن علم الاقتصاد يجب أن يتجاهل وجود الأمم .

ثم تلت ذلك طبقة من الاقتصاديين انتقدوا الأساليب التى جرى عليها السابقون فى دراساتهم ، وقالوا بأن القوانين الاقتصادية لا يمكن اعتبارها ثابتة وعامة ، بل هى نسبية قابلة للتطور . ولهذا حاول هؤلاء الاقتصاديون كشف قوانين التطور التاريخى لعلم الاقتصاد ، ولكنهم لم يوفقوا فى أسلوبهم هذا .

وجاءت طبقة جديدة من الاقتصاديين أخذت بالتوفيق بين الخطة القديمة التى تستند إلى نظريات تكاد تتجاهل الأمور الملموسة والمذهب التاريخى الذى يعتمد على تتبع الوقائع دون النظريات . وأنصار هذه المدرسة الجديدة يرون أنه يمكن استخراج الحقائق الاقتصادية بمراجعة التاريخ ومعالجة البيانات الإحصائية واستقراء البحوث التى يضعها أصحاب المهن ، وهذه الحقائق الاقتصادية يجب اختزالها إلى وحدات صغيرة تتخذ أساسا للمناقشة ، ثم يجرى تطبيقها على الوقائع ليدخلها ما يقتضيه ذلك من التوفيق والتصحيح . وقد أخذ علم الاقتصاد يتطور بذلك تطورا جديدا ، فطرح إلى الوراء الفكرة الخاطئة التى ظلت سائدة طويلا بضرورة إيجاد قوانين اقتصادية ثابتة . نعم ان العالم الاقتصادى بعيد عن حالة الفوضى ، ولكن قوانينه على الأخرى تتألف من نسب احتمالية بين واقعة واحدة وسلسلة من الظواهر . فغاية الاقتصاد تنعم الناس بالحياة إلى أبعد حد ، غير أن ذلك يختلف باختلاف مستوى المعيشة للفرد أو الأمة . وإذا اتخذنا النقد مقياسا لمبلغ التنعم بالحياة نرى أن فرداً قد يكسب من المال ما يكسبه آخر ولكن لا يتنعم به قدره ، والثروة التى يعدها فرد فوق حد مطامعه يراها آخر الفقر المدقع . وخلاصة القول أنه لا يمكن وضع قواعد اقتصادية تنطبق على مختلف الأحوال والأزمان ، فما يجوز فى وقت من الأوقات قد لا يجوز فى غيره ، وما يسرى لدى أمة من الأمم قد لا يسرى على غيرها مراعاة لحالات كل منها . ولا يقصد بدراسة الاقتصاديات أن يجد فيها الطالب الحل العملى لمختلف المشاكل الاقتصادية التى تعترضه فى حياته العملية ، وانما هى غذاء للعقول يوجهها التوجيه السليم فى سبيل هذا الحل .

علم الاقتصاد الزراعي : وعلم الاقتصاد الزراعي هو أحد فروع علم الاقتصاديات ، فهو يأخذ عنه مبادئه وأساليبها ليطبقها على حرفة الزراعة ثم يمده بنتائج لها قيمتها فى تقويم هذه المبادئ والأساليب ، مثاله فى ذلك كعلم الكيمياء الزراعية بالنسبة إلى علم الكيمياء . ومجال علم الاقتصاد الزراعي دراسة الانسان فى علاقته بالأرض .

علاقة الاقتصاد الزراعي بالعلوم الزراعية : ولكن الاقتصاد الزراعي فن كما هو علم . فهو لا يقف عند حد استجلاء الحقائق الاقتصادية بل يرمى إلى الارشاد العملي فى إدارة المزارع . وهو من هذه الوجهة علم العلوم الزراعية عامة ، يأخذ منها جميعها آخر كلمة تنفذ فى الزراعة العملية ، فإذا أشار الكيميائى بإضافة سماد ما ليزيد محصوله بالقدر الذى تبين من التجارب عند ذلك ، وجب على الاقتصادى أن يبحث ذلك من الوجهة المالية قبل الأخذ بهذه النصيحة ، وإذا أشار الزراعي الفنى بزراعة محصول جديد أو تعديل فى الدورة الزراعية أو فى طريقة الزراعة وجب على الاقتصادى بحث ما يترتب على ذلك من الوجهة الادارية والمالية كعلاقة مثل هذه التعديلات باليد العاملة ، والمال المتوافر لديه ، وكلفة الانتاج وأرباحه . وقد يأتى اليه الإخصائى فى فلاحة البساتين فيشير عليه بزراعة أشجار الفاكهة ، والإخصائى فى تربية الحيوان بتربية الماشية وصناعة الألبان وتربية الدواجن ، وهكذا ، فمثل هذه النصائح لا يمكن الأخذ بها توا وإطلاقا بل يزنها الاقتصادى ليأخذ منها ما يتفق مع حالته المالية والاعتبارات الاقتصادية التى تختلف اختلافا بينا لزارع عن آخر .

وقد كان إهمال الناحية الاقتصادية أدعى الأسباب للتشكك إرشادات محطات التجارب الزراعية ، وعدم أخذ الزراع العمليين بها ، فاستدعى ذلك اضطرار الباحثين الزراعيين إلى معالجة الناحية الاقتصادية للنتائج التى يهتدون اليها فى بحوثهم . وقد أمدوا بذلك علم الاقتصاد الزراعي بحقائق قيمة ، غير أنه لما كان قد يصعب تنزيه الباحث الفنى عن تحيزه لنتائجه والدعاية لها ، كما أن عدم تضلعه فى البحوث الاقتصادية مما يؤدى إلى اغفاله بعض النواحي الاقتصادية ، لهذا كانت عناية الاخصائى الاقتصادى ببحث هذه الموضوعات بحثاً وافياً منزها له أكبر الأثر فى تطبيق نتائج الأبحاث الفنية .

إدارة المزارع وعلم الاقتصاد الزراعي : ولا غنى للشخص الذى يتولى إدارة مزرعة عن أن يتفهم جميع القوى التى تؤثر فى النتائج التى يحصل عليها من مزرعته ، وبعض هذه القوى من النوع الفوسيتى الذى يدرس فى علوم الكيمياء والطبيعة والجو وطبقات الأرض وما إلى ذلك ، وبعضها حيوى يدرس فى علوم النبات والحشرات والبكتيريا وغيرها . وهناك نوع ثالث من القوى ، وهو اجتماعى يرتبط بعلاقة الزارع بغيره ، ويدرس ذلك فى علم الاقتصاد . ولما كان النوع الأخير هو أهم ما يجب أن يضطلع به مدير المزرعة باعتبار أن الغاية من الزراعة هى الحصول على الربح من الأرض ومعداتها ، لهذا فإن إدارة المزارع تعد فرعا من فروع الاقتصاد الزراعى يقصد به الناحية التطبيقية لهذا العلم .

نشوء المشكلات الاقتصادية فى الزراعة : بدأ الانسان الفطرى يحصل على غذائه وملبسه بالصيد والقنص ، ثم أخذ يقتات بما ينمو طبيعيا من أعشاب وثمار ، فلما ازداد سكان المعمورة نشأت معضلة توفير الغذاء للانسان وتسخير الطبيعة لكفايته من هذه الناحية ، فاتجه التفكير إلى استئناس الحيوان وتربيته والأخذ ببعض أساليب الزراعة .

وبدأت الجماعات تعمل فى فلاحة الأرض التى تنزل بها لتنتج منها ما يلزمها ، معتمدة من ناحية اليد العاملة على بعض أفراد هذه الجماعة أو العبيد الذين كانت تحصل عليهم الجماعة بالغزو والحرب . ثم أخذت الجماعات تتبادل ما يفيض عن حاجتها من المنتوجات وزادت المقايضة بين الجماعات بازدياد العمران فاستدعى ذلك تقدير قيمة للسلع التى تجرى المقايضة فيها ، وسار هذا التقدير أولا على أساس وحدات معينة ، كعدد من الأغنام أو كيل من الحبوب وغير ذلك مما يعد بمنزلة النقد ، كما أن العبيد الذين يعملون فى الزراعة أصبحت لهم أسواق يباعون فيها ، وبذلك خرجت الزراعة من محيطها الأول ونشأت علاقة بين الزارع والتاجر .

غير أن الزراعة استمرت إلى عهد قريب وقصدها الأول كفاية النفس من الغذاء والملبس ، وكانت العائلة تزرع الأرض التى تضع يدها عليها لتحصل منها على القوت اللازم لأفرادها ، وتعمل فى ذلك طبقا لقواعد عرفية تحت إشراف وسيطرة رئيس

العائلة ، ثم أخذت الملكية الفردية تنتظم بانتظام الحكومات ، غير أن الزراعة لم تتحول عن سياسة كفاية النفس إلى الزراعة التجارية إلا بتقدم طرق المواصلات التى ترتبت عليها منافسة زراع العـــالم بعضهم لبعض فى بيع منتوجاتهم ، فاضطر زراع كل بلد من البلاد إلى الانصراف لزروع معينة هى أوفق ما تنتجه أرضهم ، ففقد الزارع بذلك استقلاله ، إذ هو لا يزرع ليأكل ويلبس ، بل يزرع ليبيع فى الأسواق العالمية ويشترى بالثمن الذى يحصل عليه ما يحتاج إليه .

وقد تقدمت أساليب التجارة وسندتها رءوس أموال طائلة ، ودخلها الاحتكار وتكوين الاتحادات وما إلى ذلك ، فوجد الزارع نفسه ضعيفا إزاء هذه التنظيمات ، فحاصلاته تباع بأبخس الأسعار ، وحاجياته تشترى بأسعار عالية .

ولم يسلم الزارع أيضا من ضغط التقدم الصناعى ، فقد زاحمت بعض المنتوجات الصناعية التركيبية مصنوعاته الطبيعية كالحرير الصناعى والصوف الصناعى وغير ذلك كما أن النمو الصناعى أدى إلى نهضة المدن وزيادة الرفاهية فيها فجذبت اليها أهل الريف وارتفعت أجور اليد العاملة وحرمت الزراعة من الكفايات التى نزحت إلى المدن للاشتغال بالحرف المختلفة التى تدر ربحا يزيد عما ينتج من الزراعة فى كثير من الحالات.

تدخل الحكومات فى تسيير الزراعة : شعرت الحكومات إزاء ما تقدم بوجوب التوفيق بين مصلحة الزارع والتاجر والصانع ، وفى أثنـــاء الحرب الكبرى (١٩١٤ — ١٩١٩) اضطرت الحكومات جميعها إلى زيادة التدخل فى الانتاج الزراعى وتصريف المنتوجات للتوفيق بين العرض والطلب وتوفير المواد الغذائية للبلاد ، وكان مما قامت به السلطات العامة لدينا من هذا القبيل وضع التشريع للحد من المساحات القطنية ، وشراء الحكومة لمحصول القطن بأكمله ، واجبار الملاك على عدم تبوير مساحات قابلة للزراعة فى ممتلكاتهم ، وتحديد الأسعار لبعض المنتوجات الزراعية .

وقد كسبت الحكومات من هذا التدخل الذى اضطرت اليه أثناء الحرب خبرة مفيدة ، وتبين أن السلطات العامة يمكن لها أن تتعدى الحدود التى كان مفروضا الوقوف

عندها فى المضمار الاقتصـــادى ، وأنها كما استطاعت أن تقبض على ناصية التجارة والصناعة تستطيع ذلك فى الزراعة ، إذ أن مراقبة الاتجار بالمصنوعات الزراعية إنما يستدعى مراقبة الانتاج الزراعى ، ولهذا بطل القول بأن للمالك مطلق الحرية فى استغلال ملكه ، وساد مبدأ أن هذه الحرية يحدها حق المجموع فى الانتفاع بموارد البلاد إلى أبعد حد .

وكان من جراء ما نزل ببعض الأقطار بتأثير الحصار البحرى أثناء الحرب السالفة الذكر أن ساد الشعور بوجوب العناية بالتوسع الزراعى بحيث يعول كل قطر نفسه بنفسه ، فما كادت أوربا تنتهى فى عام ١٩٢٥ من استصلاح المناطق التى أفسدتها الحرب حتى أخذت بعض أقطارها تعمل للعزلة الاقتصادية والاقتصاد المسير ، فترفع من الرسوم الجمركية على الواردات الزراعية ، وتضع فى سبيل الاســـتيراد مختلف العقبات ، كما أنها نشطت فى استصلاح أراضيها لم تكن تزرع ، وزادت عنايتها بأساليب الزراعة ومعاونة الزراع ، وترتب على ذلك وفرة الانتاج الزراعى فى العالم واختلال نظام التبادل التجارى فنزلت أسعار الحاصلات الزراعية وأصابت الزراع بصفة عامة أزمة مالية شديدة .

وقد رأى الاقتصاديون أن الأزمة التى تصيب الزراع لا تلبث أن تؤثر فى جميع نواحى النشاط الاقتصادى ، ذلك لأن ما ينتجه الزارع من غذاء أو مواد خام يؤثر أكبر الأثر فى مبلغ التقدم الصناعى الذى يمكن الوصول اليه ، كما أن أربعة أخماس منتوجات الصناعة فى العالم إنما يتوقف استهلاكها على القوة الشرائية للزراع ، وتبادل منتوجات الصناعة مع منتوجات الزراعة هو أساس التجارة العالمية .

ولم تكن الناحية الاقتصادية وحدها هى السبب الذى دفع الحكومات إلى التدخل لسند الزراعة وعلاج الأزمة التى نزلت بها ، فان رجال السياسة تبين لهم أن ساكنى الريف كثيرو النسل ، ومنهم يؤخذ أشد الرجال للحروب ، وأن الزراعة لا يمكن أن تعد مجرد حرفة يحترفها فريق من الشعب ، بل هى وضع من أوضاع الحياة وعماد النظام الاجتماعى للدولة ، ولهذا فإنه فى رعاية طبقة الزراع احتفاظ بما يجب أن تدخره الأمة من قوة

لمستقبلها وصيانة استقلالها . وقد دفع ذلك بعض الحكومات إلى سن تشريعات بعيدة الأثر فى تنظيم الملكية العقارية ، كما أن الحكومات عامة زادت عنايتها بترقية الحالة الصحية والاجتماعية والمالية للفلاح .

وكانت التدابير التى اتخذتها الحكومات قاطبة أثناء الحرب وما بعدها لسند الزراعة وتقويمها تدابير مرتجلة فرضتها الضرورات ، وهذا ما أدى إلى التخبط فيها بادئ الأمر ، ثم جازت السياسات الزراعية بالبلاد مرحلة العلاج الوقتى إلى المرحلة العملية ، فكانت هذه التدابير المنوعة موضع درس المؤتمرات الدولية والحكومات لإقرار القواعد الاقتصادية والاجتماعية التى يعتمد عليها كل بلد فى وضع السياسة الزراعية التى يسلكها .